بها ، واعادة ثقة الامبرياليين في النظام الملكي .. والذين قد يجدون انفسهم مضطرين لسبق الاوضاع بعدما ينضج فشل الحكم الملكي في الورقة الاخيرة التي يراهن عليها .

لقد قلنا سابقا ، ان بامكانية النظام احداث تغيرات ابعد من التي وعد بها او طبقها الى حد الان .. فرقعة الامبرياليين في وضع كهذا ، نرى من الضروري احداث تغيرات ذات مدى « اصلاحي متوسط » باصلاح زراعي فوقي ، ومحدود ، ومرفق بتنمية لبعض الصناعات الخفيفة منها خاصة ، وعلى هذا المنوال يستطيع النظام التبعي امتصاص جزء من مشاكله المزمنة، في نفس الوقت الذي يقوي فيه البرجوازية المتوسطة ويكسب جزءا منها لجانبه ، وبالتالي ، وبالاخص ، يقرغ احتمالات الثورة الفلاحية .

والحديث عن مثل هذه الاصلاحات داخل الدوائر الامبريالية والتحالف الحاكم ، ليس بالشيء الجديد .. ولكن الظرف السياسي لما بعد ١٠ حزيران جعله اكثر الحاحا وضرورة ، ويصب على الاونوقراطية الملكية ، في ظروف العزلة ، ان تبادر بمثل هذه الاصلاحات ، ولعل ذلك سيتوقف على الجانب السياسي الاساسي في اهداف الحكم ، اي في امكانية جر قوى المعارضة في حكومة مقبلة ، وبهذه الطريقة ، تباشر القوى الاصلاحية « مهامها التقدمية » في اطار مخطط ومقبول مسبقا من طرف الحكم والامبريالية .

ليس من الصعب البرهنة على فشل هذا النوع من الاصلاحات الذي لجات اليها الامبريالية في عدة بلدان .. لكن من الضروري ان لا نسبق الاحداث ، ونستخلص على عجلة حتمية مشاركة القوى الاصلاحية، لان حدود المساومة والتنازلات بين الطرفين ، اي نوعية ودرجة الاصلاح ، لم تحدد الى حد الان، رغم ان كل التحرك السياسي للكتلة مبني على هذه الامكانية او على مثل هذا الاحتمال .

تجد المعارضة الاصلاحية نفسها في مازق مستعصي عن الحل ، انها ستقبل بما تقدمه لها الفرصة في حدود « مشرفة » او انها ستبقى معرضة للعزلة الجماهيرية والموت البطيء ، وهذا ما يضعنا امام خاصية اساسية في الوضع السياسي الحالي .. « فرغم عزلة الاونوقراطية وارتباك التحالف الطبقي الحاكم ، فان الحكم لا يهدده باستعمال خطر اي قوة سياسية منظمة، ورغم نمو الحركة الجماهيرية وكثافتها بعد ١٠ حزيران ، فان الاصلاحية لا تتحكم بها كعامل مباشر في قوة المناورات والمساومة السياسية ، ورغم حجر الاصلاحية فانها لا تجد امامها بديلا ثوريا مطلقا بسعها من استثمار الحركة الجماهيرية ورغم نمو الحركة الجماهيرية فانها لا زالت في حدود مطلبية مهمة عديدة ، وبوسائل دفاعية ، ولم تحاورنا الى نضالات سياسية ، ولا الى وسائل نضالية هجومية وجماهيرية مربحة » .. هذه الوضعية التي تحتضن السلبيات والايجابيات بقدر واهي من التوازن ، هي التي تجعل الحوار بين الطرفين اقرب الى حوار الصم .

وفي جميع الاحوال ، فان اي مشاركة للقوى الاصلاحية في الحكم ، يعتبر من وجهة نظر التجربة تجاوزا للدروس المستخلصة من تجربة حكومة عبد الله ابراهيم .. في استحالة تحقيق اي اصلاح جدي ما لم يحل مشكل السلطة السياسية وبناء جهاز الدولة لصلحة الجماهير الشعبية ، وما لم تستند حكومة التغيير على اندفاع جماهيري وتنظيم ثوري .

ومن الوجهة السياسية ، فان اية مشاركة هي في الواقع قطع الطريق على المد الثوري الذي بدت ملامحه الاساسية في الظهور .. ومن الوجهة التاريخية ، فهي خدعة ، مفقود فيها الامل ، لانقاذ النظام الراسمالي التبعي بتعزيز قاعدته الاجتماعية والسياسية ، او بضم البرجوازية المتوسطة الى تحالفه .

ولهذه الاعتبارات ، فان القوى الاصلاحية لن تنقذ نفسها من التمزق والانحلال ، بقدر ما ستزيد في تعميق شدة تناقضات النظام الراسمالي التبعي ، وتفتح الطريق ، موضوعيا وذاتيا ، لتحالف ثوري واسع يكنس لجانبه اقساما من البرجوازية المتوسطة التي لن يستطيع ذلك الاصلاح ان يستوعبها ، والتي قلت الى اليوم ترقب في السبيل الاصلاحي .. مهما كان لهذه المشاركة الحكومية من تعطيل مؤقت لاستمرارية المد الثوري .

ضمن المازق السياسي الذي تعيشه الاصلاحية تنبثق ببطء التناقضات في الجهاز البيوقراطي للاتحاد المغربي للشغل بين جناحيه اليميني المحجوب بن الصديق ، والرجعي العميل عبد الرزاق ، واهمية الوقوف عند هذه التناقضات تبرز حالا نريد تحديد المجال الوحيد لتحرك القوات الشعبية .

ليس صدفة ، ان يتحرك الجناح اليميني ، بعد ١٠ حزيران باقاله الحكومية ، محاولا تركيز قوته وتنحية مزاحميه في النقطة العمالية ، فاذا كانت النقطة العمالية بالنسبة للجناح العميل ملحقا مكملا لجهاز الدولة ، فهي بيد الجناح اليميني اداة للتفاوض ، وموقع ممتاز للحفاظ على الصفة التمثيلية الجماهيرية .

ويبدو واضحا من الان ، ان مؤتمر النقطة المزمع عقده في الاشهر القادمة ، لن يخترق ميزان العلاقة الحالي بين الجناحين ، بقدر ما سيحتفظ بوحدتهما وتعايشهما السلبي ، ما دام الجناح اليميني لم يخرج بهذا الصراع الى القاعدة العمالية ، متحملا في نفس الوقت ، كل النتائج النضالية المنطقية ، التي سيفجرها — او يشجع عليها — في صفوف العمال تصفية العمالة للدولة . الشيء الذي لن يقدر عليه الجناح اليميني لكونه لا يختلف نوعيا عن شريكه العميل في العلاقة ، اللادموقراطية واللانضالية ، مع الجماهير العمالية .. وهذا ما يبرهن عليه وحدة جناحي الجهاز ، ولهثهما وراء سلسلة الاضرابات العمالية العفوية التي شملت كل القطاعات العمالية فيما بعد ١٠ حزيران ، بل وحدة الجهاز في تدخله لاجهاض بعض هذه الاضرابات وخاصة منها اضراب عمال مناجم خريبكة ، ولا يفوتنا هنا لاثبات عدم قدرة الجهاز على التحكم بالقاعدة العمالية ، ان نسجل فشل قرار الشهر النقابي الذي اعلن عنه اجتماع المجلس الوطني للاتحاد المغربي للشغل بعد اشهر من وحدة الكتلة .

امام عجز الجناح اليميني ، يعلك الخصم العميل اوراقا هامة ، مادية ومعنوية للضغط على الجناح اليميني ، والحفاظ على نفسه بالقدر الذي يريده .. فالجناح العميل لا يرغب في اكثر من احتواء النقطة وراء زعامة ظاهرية للجهاز اليميني ، قصد الاحتفاظ بالطهير العلني التقدمي للنقطة ، وله من النفوذ المالي والبشري ما يضمن له تحقيق اهدافه بعرونة اكبر .

في هذا الوضع السياسي الذي اشرنا الى خصائصه واحتمالاته بانقضاب شديد ، يكون الرد الثوري الوحيد ، امام مزلة الحكم واشتداد ارتباك تحالفه الطبقي ، وامام حيرة البرجوازية المتوسطة ونمو الحركة الجماهيرية وخاصة منها الطبقة العاملة والطلاحين والشباب، يكون الجواب الثوري المواكب لمجرى تناقضات الثورة ، هو تشجيع الحركة الجماهيرية ، والعمل بكل الطاقات لتنظيمها وتوحيدها نحو افاق سياسية ارحب واشكال نضالية اعلى . وسيكون من الضروري ان يصر هذا النضال الجماهيري السياسي ، بحلقته المركزية الضعيفة ، بفضح تردد الاصلاح وتخاذله وانتظاريته بل ومساومته البرجوازية الانتهازية ، بهدف تصفية كل اوهام جماهيرية في اصلاح النظام من اعلى او لتحويل اتجاه الحركة الجماهيرية عن هدفها الثوري .

ولئن كنا نعرف مسبقا ، ان القوى الثورية غير قادرة ، بحكم ضعفها الشديد وتشرذمها الحالي ، ان تحقق هذا الهدف المرحلي لغايته القصوى .. ولئن كنا قد نسجل مسبقا فوات فرصة تاريخية ممتازة بسبب تاخر القوى الثورية .. فان الاحداث تبرهن ، وستؤكد ، بما لا يقبل الجدل ، عقم المراوغات التكتيكية والمناورات الفارغة في هياكل الاصلاح .

وفي هذا الظرف بالذات ، واكثر من اي وقت مضى ، توضع على القوى الثورية المهمة التاريخية التي طالما تهربت منها ، تشيئا بجماهيرية قديمة للقوات الشعبية ، امست جامدة لا حياة فيها ، او لمخادعة الحكم الى تستكمل القوى الثورية تنظيم قوتها ، وفي جميع هذه الحالات ، فان القوى الثورية بداخل احزاب الاصلاح ، تدفع ثمن تشبثها بالياقطة الاتحادية بصمتها وغيابها السياسي في الساحة الوطنية .

لقد كانت وضعية الانتظار التي تعيشها احزاب الاصلاح حالته دون انفجار تناقضاتها الداخلية ، لكن الارتماء المقبل للقيادات الاصلاحية في احضان الحكم سيحسم هذا التعايش المصطنع، او على الاقل سيزيد الابهام واللبس الذي تعيش عليه القوى اليسارية بداخل الاتحاد ، وسيضعها بدون غموض امام مسؤوليتها .

ان الحزب الثوري المنشود ، لا يمكن له ان ينشا ويترعرع ويترسخ في صفوف الجماهير ، الا في الشروع باستقلال تنظيماته وبنائه من خلال المجابهة الصريحة للحكم، وبالنضال الايديولوجي والسياسي السافر ضد الاصدقاء المؤقتين المترددين والانتهازيين . ولن يكون استعمالنا للبلانكية من باب الشتم السياسي الرخيص ، اذا قلنا ان اسلوب العمل المغلق والحلقي ، الفارغ ايديولوجيا والفارق في سلسلة التكتك، هو من بقاياها او من خصائصها الرئيسية .

■ خلاصة : الديموقراطية الاصلاحية — والانتظارية

فيما بين ٥٩ — ١٩٦٥ ، اضطلعت التجربة الديموقراطية الاصلاحية بدور تقدمي ، رغم قصر افاقها الطبقية والسياسية ، ورغم اخطائها ونكساتها .. لانها علمت الجماهير في مدرستها النضالية ، فكسبت في هذا المخاض تاييد الجماهير ومساندتها ، وكان ذلك جوهر حيويتها وديناميكيتها وتقدميتها .

ومع تطور الصراع الطبقي ، وزوال كل « عوامل اللبس والغموض » المتخلفة عن بقايا الحركة الوطنية ، بكل ما حملته هذه البقايا من اوهام ايديولوجية وردود فعل سياسية اصلاحية ، كشفت التجربة ، ولو بمرارة ومأساوية ، عن الفشل التاريخي للخط البرلماني كررت التجربة ، ما قالته في تجارب اخرى بانظمة التبعية للامبريالية ، بان البرلمانية تفقد شروطها الاقتصادية والتاريخية في مثل هذه الانظمة ، بل يفقد البرلمان قيمته حتى كمنبر دائم واساسي للدعاية الثورية ، وليس معنى ذلك ، ان الحركة الديمقراطية الاصلاحية كانت فائضا زائدا عن حاجة الصراع الطبقي ، بل جملة شروط سياسية وطبقية فرضت هذا التطور الى نهايته الحالية .

كما لا يغير من حكم الاشياء ، وكون الاتحاد الوطني اكد في بيانه الشهور ، غداة مشاركته في برلمان ١٩٦٣ ، على ان « التغيير سيقع من خارج البرلمان — بحول الله » لان الحكم على مدى صدق الاستراتيجية التقدمية انذاك ، لا يرتبط بالتاكيد اللفظي على هذه المبادىء ، بل بتجسيداتها التنظيمية والايديولوجية والسياسية في علاقة الحزب مع الجماهير .

والحال ، ان تنظيما مبنيا على اساس التجمع الجماهيري ، تربط بين اعضائه ايديولوجية — اقتصادية — شعبية ، وخط سياسي ليبرالي لا يمكن له ان يضمن العمود حتى في النضال الديمقراطي الليبرالي نفسه ، لم يكن الجناح اليساري ، الذي تزعم الموقف نفسه من البرلمان، ينظر الى هذا التغيير على انه ترجمة لنضال جماهيري ، تتمرس فيه وميا ونضالا على المجابهة الثورية ، بل كان الجناح اليساري يفهم التغيير على انه من مبادرة اقلية معزولة ، وكما كانت في الواقع ، عن الحركة الجماهيرية ، وغارقة في مدلولات الايديولوجية النخبوية او العصبوية .. او بدارج الكلام ، كان مفهوم التغيير مفهوما بلانكيا لا ثوريا . ذلك هو التشخيص الواقعي لتقييم موقف الاتحاد من مشاركته في البرلمان ، بالنظر الى شروط تركيبه العفوي ومجريات الاحداث فيما بعد الانتخابات البرلمانية — ١٦ يوليو ١٩٦٣ — .

ان المواقف البلانكية في هذه المرحلة ٥٩ — ٦٣ لا تلغي خط الحزب الديمقراطي الاصلاحي ، بل تعززها وتدعمها ، لانها كانت اولا ، محاولات هامشية وراء مفاهيم وتقاليد جماهير الحزب ، ولانها ثانيا ، توضح تناقضات الديمقراطية الاصلاحية ومعجزها كخط ، واضطرارها ، بسبب شروط تكون الحزب وايديولوجيته ، الى الممارسة البلانكية ، التي هي بهذا المعنى الوجه الثاني لنفس الخط ونفس الايديولوجية .

لقد وضعت انتفاضة مارس خطا فاصلا بين مرحلة كانت فيها الديمقراطية الاصلاحية حركة تقدمية جماهيرية ، ومرحلة اصبحت فيها انتظارية ، محافظة ، ومعرقلة لنمو الصراع الطبقي في اتجاه ثوري .

ان ما كان بالامس (٦٥ — ١٩٦٧) مجرد وقفة قصيرة ، او هدنة مؤقتة مع الحكم لفرض تثبيت القوى التنظيمية والسياسية في وسط الطبقة العاملة ، اصبح اليوم خطا قائما بذاته . ذلك ان الهدف السياسي الواقعي للحركة الاصلاحية هو الانتظارية .

والانتظارية ، من الوجهة السياسية تعني ، انتظار تفجر شعبي عفوي ، يؤكد صحة نضالات القوى الاصلاحية للحكم ، ويمنحها فرصة المساومة والمناورة على حسابه او تناقضات داخلية في الطبقة الحاكمة ، تضطر راس السلطة لنهج سياسة منفتحة على القوى الاصلاحية . وفي جميع الحالات تتهرب القوى الاصلاحية — الانتظارية من الحركة الجماهيرية ، وتبتعد عن « المحدودة » مع الحكم .

العقدة التاريخية للخط الانتظاري، او معادلته الصعبة ، التي لن يحلها بمنطق الحنكة السياسية البراغماتية ولا الجدل العقيم وحسابات التكتك بعلة غلبة القوى لصالح الحكم هي العزلة المميتة عن الحركة الشعبية في الوقت الذي تزداد فيه نموا وعمقا واتساعا .

لم يعد هم الانتظارية النضال الجماهيري من اجل « مجلس تاسيسي ياخذ السلطة للشعب » بل امكانية المناورة والمساومة في ظرف سياسي استثنائي .

وكما ان هناك فرقا جوهريا في الهدف السياسي بين الخط الديمقراطي الاصلاحي والانتظاري ، هناك ايضا فرق في القاعدة الطبقية التي استند عليها كل من الخطين .

لقد شكلت الجماهير الغفيرة للبرجوازية الصغرى القاعدة الطبقية الإساسية للتحرك الديمقراطي الاصلاحي ، فمن عجينتها تكونت القوى الديمقراطية (القوات الشعبية ، الحزب الشيوعي) وبفضلها احرز القوات الشعبية على جل انتصاراته السياسية الكبرى انتخابات الغرف التجارية والصناعية ، والمجالس البلدية والقروية والبرلمان، بينما انحصر نفوذه السياسي وديناميكية حركته في الوسط العمالي ، كما بقي دون القسر الطبقي في البادية مكتفيا بالتبعية القبلية لاطره الفلاحية المتوسطة ... وبالتالي كادت ان تتصدم التحركات النضالية الفلاحية بتاطر من القوى التقدمية .

وفي المرحلة الاخيرة ، تجلت الطموحات السياسية للبرجوازية الصغرى الا ان هذا التجذر السياسي الملحوظ لم يرافقه تحرك نضالي قوي ، كما هو الحال بالنسبة للطبقة العاملة ، يخرج البرجوازية الصغرى من حالة الجمود والتبخر والميل الى الحلول الفردية ، كما قلت مفاهيمها السياسية ، انقلابية ، بلانكية ، نخبوية ، لا تؤمن بضرورة النضال القاعدي ، وفي احسن الاحوال ، لا ترى الاهمية الحاسمة للتنظيم الثوري المستقل للقوى الثورية وفي طليعتها الطبقة العاملة .

هذا التجذر السياسي ، المصحوب بارتباك واضح في الردود النضالي ، هو العلة وراء انحلال ونفسخ الاحزاب التقليدية لهذه الطبقة القوات الشعبية — حزب التحرير والاشتراكية .

وبالمقابل حافظت البرجوازية المتوسطة على تماسكها السياسي ، وشكلت بدورها القاعدة الطبقية الاساسية لخط الانتظار . وهي تامل من انتظاريتها اصلاح اوضاعها دون لوزة سياسية تطيح جذريا بالنظام القائم ، الا ان اتجاه تطور الاوضاع السياسية والاقتصادية سيدفع الساما من هذه الطبقة الى الانحياز السياسي الجذري ، ولا محالة في ان العامل الحاسم في هذا التطور سيتوقف على امكانية القوى الثورية الطليعية في لجميع قواها ، في اطار تنظيم لوري موحد قادر على النهوض بمهام الثورة وحل معضلاتها النظرية والسياسية المطروحة بالحاح .

مذكرة ج . ش . ت . ف .
الى المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني

رؤساء الوفود الصديقة للمؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني المنعقد في بيروت بين ٧ — ١٠ كانون الثاني ١٩٧٢

ايها الرفاق الاعزاء ،

بنفس الحرارة التي نشكر بها الرفاق في الحزب الشيوعي اللبناني ، ولجنته المركزية على دعوتهم لنا لحضور اعمال مؤتمرهم الثالث ، فان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ولجنتها المركزية وامينها العام الدكتور جورج حبش يرحبون بكم، ويقدرون مساهمتكم في هذا المؤتمر الذي يعبر عن تضامن واهتمام احزابكم وشعوب بلادكم بقضايا نضال شعبنا وتفهمهم اهدافه وسياساته ، ففي مثل هذه المؤتمرات تتطور العلاقات الرفاقية وتزداد روابط الصداقة ، وتتاكد التحالفات بين الشعوب التي تجابه عدوا مشتركا ، على اساس من الفهم المتبادل للظروف الذاتية لكل شعب في ظل الصراع العالمي الذي تقف به قوى الثورة العالمية وشعوبها في جانب والامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها وعملائها في جانب اخر .

ايها الرفاق والاصدقاء ،

اننا نغتنم هذه المناسبة لنضع بين ايديكم هذه المذكرة لتكون مدخلا لحوار نامل ان يبدأ ويستمر ويتعمق بين حزبينا لنصل معا الى فهم مشترك يخدم قضايانا ويساعد على الاسراع بتحقيق انتصارنا الحتمي .

ان الامبريالية العالمية هي عدوة الشعوب وان فهمنا لها ولتفوقها التكنولوجي وقواها المادية وتحالفات الرجعيات المحلية معها، وخبراتها الكبيرة في ضرب حركات التحرر الوطني في العالم ، يجعلنا ننظر للتحالف مع دول المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر الوطني في العالم كشرط ضروري من شروط انتصارنا في معركتنا القاسية والمريرة والمضنية. وضمن فهمنا هذا للامبريالية ومعسكر الثورة العالمي الذي صدى لها نامل ان تكون هذه المذكرة بداية تعاون وطيد بيننا ، يقوم على اساس واضحة وعلمية ويترجم بشكل حسي وملموس تضامننا المشترك ضد الامبريالية العالمية ، عدوة الشعوب والانسان .

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وهي تطرح وجودها كحزب ماركسي لينيني وتعيش حالة البؤس والتشرد والاضطهاد التي تتعرض لها جماهير شعبنا في مخيماتها واحيائها الفقيرة لتؤكد لكم تصميمها على الاستمرار في حربها ضد الامبريالية وادواتها الممثلة في اسرائيل والرجعية العربية الاردنية بكل عزم وثقة بالنصر دون تردد او تخاذل او مساومة . ان هذا التصميم وهذا الوضوح في طبيعة وحجم معسكر الامبريالية وحلفائها يوفر الاساس المتين لتعاون فاعل بيننا يسهم ولو بشكل متواضع في بناء الجبهة العالمية المعادية للاستعمار ، بالرغم من اية خلافات يمكن ان تكون قائمة بيننا في هذه المرحلة والتي نرى ان التناقضات الثانوية لا بد وان تخضع في النهاية الى التناقض الرئيسي بيننا جميعا وبين الامبريالية . اننا نؤمن ان العلاقات القائمة بين اطراف معسكر الثورة على اساس الحوار الديموقراطي والاحترام المتبادل لوجهات النظر المتعارضة كفيلة بحسم كل التناقضات الثانوية لمصلحة المعركة المشتركة ضد العدو المشترك .

ايها الرفاق الاعزاء ،

اننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نعتبر ان الشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الامة العربية ونعتبر فلسطين جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي وبالتالي لا نستطيع ان نفهم معركتنا ونحدد مواقفنا الاستراتيجية والتكتيكية الا من خلال وحدة الثورة العربية وكون الثورة العربية بالتالي جزءا لا يتجزأ من الثورة العالمية .

كما اننا نود ان نشير الى خصوصية معركتنا في المنطقة العربية التي نحن جزء منها وبالتالي ما تفرضه هذه الخصوصية على كل معسكر الثورة العالمي ، باتجاه مزيد من الدعم والاهتمام . ان هذه المنطقة تحتوي على نسبة عالية من احتياط النفط في العالم، ان شركات البترول الامريكية وحدها تحقق سنويا ربحا يبلغ الف مليون دولار حسب سجلات هذه الشركات واحصاءاتها ، ان نسبة عالية من استثمارات الراسمال العالمي تستثمر في هذه المنطقة ، وبالتالي فان وطننا العربي يعتبر دون شك منطقة خاصة من حيث اهميتها الاقتصادية والاستراتيجية . ان الوجود الامبريالي ومصالحه واستثماراته والقوى الاستعمارية التي اوجدها لحماية هذه المصالح المتمثلة باسرائيل والرجعيات العربية المحلية تشكل جانبا من الصورة للمنطقة العربية ، اما الجانب الاخر فهو صورة جماهير شعبنا الفقيرة المسحوقة التي تعاني من الجوع والفقر والجهل والمرض .

ان هذا الوجود الامبريالي قد عطل عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والحضاري في وطننا وجعل جماهير شعبنا تعيش في حالة رهيبة من التخلف في الوقت الذي وصل فيه الانسان الى استكشاف الفضاء .

ان هذا الواقع قد خلق تناقضا تعيشه منطقتنا منذ فترة من الزمن تمتد الى ما قبل الحرب العالمية الاولى عبر عن نفسه بنضالات مريرة خاضتها جماهير امتنا وقدمت خلالها الكثير من الدماء والشهداء والتضحيات والتي برغم عظمها لم تتمكن من الوصول الى حسم هذا التناقض لصلحتها ، هذا يعني ان مسيرتنا النضالية المقبلة لا بد وان تستوعب كل التجارب الماضية وكل العوامل والشروط التي لا بد من توفرها لتضمن حركة التحرر الوطني انتصارها الحاسم .

في عام ١٩٤٨ واجهت المنطقة عملية تاسيس قاعدة امبريالية متينة فيها هي اسرائيل ، لقد مثلت الحركة الصهيونية الذين تاجروا بآلام اليهود في العالم ليؤسسوا لهم قاعدة في وطننا يتسللون من خلالها لاستثمار خيراتنا بلادنا والمناطق المحيطة بها في اسيا وافريقيا ، ولقد كان من الطبيعي ان تتحالف هذه الحركة مع الراسمالية العالمية لتساعدها في تحقيق هذا الهدف ، كما وجدت الامبريالية في هذه الحركة شريكا ممتازا لها يمكنها من حماية كافة مصالحها في المنطقة .

وامام هذا التآمر الخطير على مصالح جماهيرنا ومستقبلها وقفت الدول العربية في ذلك الوقت عاجزة تماما عن صد هذا العدوان . وكذلك فان هذا الحدث كان بمثابة كارثة وطنية كبرى حلت بجماهير امتنا العربية . وهنا نرجو ان تسمحوا لنا رغم اية خلافات في وجهات النظر — ان نبين بوضوح ان قيام اسرائيل بالنسبة لجماهير امتنا العربية قد مثل اكبر عدوان امبريالي عليها، ولقد جاءت الاحداث بعد ذلك لتؤكد صحة هذا الاحساس اذ اصبحت اسرائيل تمثل اقوى مرتكز للامبريالية في وطننا بوجه العدو الامبريالي من خلاله ضرباته لحركة التحرر العربية للحفاظ على استمرار عمليات استغلاله لخيرات وثروات هذه المنطقة .

وعلى هذا الاساس وبقدر ما مثل عام ١٩٤٨ من سقوط للبورجوازية العربية الحاكمة في ذلك الوقت ، فلقد مثل بداية انبثاق حركة تحرر وطني تختلف في بنيتها الطبقية عن حركة التحرر الوطني في العشرينات وحتى الاربعينات قادتها قوى البورجوازية الصغيرة العسكرية كما حدث في مصر وسوريا والعراق .

ان طبيعة البنية الطبقية لهذه القوى لم تمكنها من انجاز كل مهمات مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي ، فبالرغم من انها قد رفعت السلاح في وجه الامبريالية واسقطت تحالف الاقطاع والبورجوازية الكبيرة وتحالفت مع المعسكر الاشتراكي وحققت نمطا من الاصلاح الزراعي وحاولت ان تنجز خططا للتنمية الاقتصادية على اساس التطور غير الراسمالي ، وبالرغم من كل ذلك فلقد فشلت في تعبئة جماهيرها تعبئة ثورية واستكشاف افاق معركتها مع الامبريالية والصهيونية وتوفير الاسلحة اللازمة لهذه المعركة ، التي هي قبل كل شيء الجماهير الفقيرة المسلحة والمعبأة لحرب طويلة وقاسية ، فسقطت امام اول امتحان في حزيران ١٩٦٧ عندما هزمت اسرائيل جيوشها وحطمتها في ايام قليلة . ان عدوان ١٩٦٧ مثله مثل عدوان ١٩٤٨ سيضع المنطقة دون شك على عتبة مرحلة جديدة تشق فيها جماهير شعبنا الفقيرة بقيادة حزبها البروليتاري طريقها نحو قيادة العمل الوطني في مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي التي ما زالت تعيشها للان.

ان الظروف الموضوعية التي افرزها عدوان وهزيمة حزيران ١٩٦٧ والمتمثلة في احتلال اسرائيل لكامل ارض فلسطين ولقسم من الاراضي المصرية والسورية، وعجز برامج انظمة البرجوازية الصغيرة الحاكمة ، ستفتح المجال حتما امام قيادة جديدة لجماهير شعبنا الفقيرة تلتزم بفكر الطبقة العاملة وحزبها الطليعي .

من وحي هذه الظروف الموضوعية بدا عملنا الثوري في المنطقة العربية (حزب العمل الاشتراكي العربي)وعملنا الثوري في الساحة الفلسطينية (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كفرع من فروع حزب العمل الاشتراكي العربي) .

ان منطلقات عملنا الاساسية هي :

١ — الامبريالية هي عدوة شعبنا العربي تستند في اضطهادها لجماهيرنا الى تحالفها مع اسرائيل والصهيونية والرجعية العربية .

٢ — ان ثورتنا تمر في مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية وان كل الانجازات التحررية والاجتماعية التي تحققت في فترة الخمسينات والستينات لا تخرجها عن اطار هذه المرحلة .

٣ — ان قوى الثورة التي تجابه المعركة ضد الامبريالية وحلفائها تتشكل من جماهير شعبنا المضطهدة والمسحوقة والمستغلة والمتمثلة بطبقة العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والمتوسطة وقطاعات محددة من البرجوازية الوطنية . اما طبقة الاقطاع والبورجوازية الكبيرة فهي في معسكر الخصم .

٤ — ان المرحلة الجديدة من كفاحنا ضد الامبريالية يجب ان تكون بقيادة الطبقة العاملة من خلال حزبها الماركسي اللينيني الذي يسترشد بالنهج الماركسي اللينيني في تحليل المعركة ورسم برامجها — والذي يقيم الجبهة الوطنية العريضة التي تضم كافة القوى الطبقية والوطنية المعادية للامبريالية .

٥ — ان الكفاح المسلح هو الاسلوب الرئيسي في مواجهة العدو الامبريالي الصهيوني الرجعي ، وان استراتيجية حرب التحرير الشعبية هي استراتيجية الشعوب المضطهدة في مواجهتها للامبريالية .

٦ — ان نضال جماهيرنا لا بد وان يستند الى تحالف وثيق متين مع المعسكر الاشتراكي وكافة حركات التحرر الوطني في العالم .

٧ — ان واقع التجزئة الذي تعيشه امتنا العربية يفرض ان نوجد في كل قطر عربي الاداة التي تاخذ على عاتقها انجاز مهمات التحرر الوطني ضمن حركة ثورية عربية تستهدف تحقيق التحرر العربي والديمقراطية والاشتراكية والوحدة العربية .

ايها الرفاق الاعزاء ،

لا يمكن ان تكتمل هذه المذكرة بدون ان نتحدث عن واقع حركة المقاومة الفلسطينية في هذه المرحلة والازمة التي تعيشها منذ مجازر ايلول ١٩٧٠ في الاردن وما تلاها من احداث .

لقد ظهرت حركة المقاومة الفلسطينية بشكل فعال ومؤثر بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ وكرد فعل طبيعي له والتفت حولها جماهير شعبنا الفلسطيني بشكل خاص والعربي بشكل عام التي رات فيها الامل الجديد والطريق الصحيح في سبيل تحرير ما اغتصب . وبرغم كل الثغرات التي رافقت هذا الظهور فلقد استطاعت حركة المقاومة الفلسطينية ان تقلق الاحتلال الاسرائيلي وان تعبىء قسما كبيرا من قطاعات الشعب الفلسطيني للنضال ضد اسرائيل والامبريالية وان تترك تاثيراتها على القوى الوطنية العربية في المنطقة.وخلال عام ١٩٧٠ اصبحت حركة المقاومة تشكل مصدر قلق حقيقي للحلف الامبريالي الصهيوني الاسرائيلي الرجعي وبدات

البقية ص ١٤